دور الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الاقتصاد العراق
للفترة 2014- 2023

علي عيسى عبد الجبوري
د. محمد بيدار برجين
جامعة المصطفى العالمية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

دور الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الاقتصاد العراق للفترة 2014- 2023

The Role of Trade Openness on the Exchange Rate in the Iraqi Economy for the Period 2014-2023

علي عيسى عبد الجبوري*

د. محمد بيدار برجين

جامعة المصطفى العالمية

Ali Issa Abed AL-Jubouri*

Dr. Mohammad Bidar Parchin

Al-Mustafa International University

تاريخ الاستلام: 2025/02/06 تاريخ القبول: 2025/03/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

Received: 06/02/2025 Accepted: 09/03/2025 Published: 01/12/2025

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للفترة من 2014 إلى 2023. يُعتبر الانفتاح التجاري أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصادات الناشئة مثل العراق. ومع ذلك، فإن تأثيره على استقرار سعر الصرف في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يمثل تحدياً كبيراً في هذا البحث، تم استخدام منهجيات اقتصادية قياسية مثل نموذج ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة) لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي ومعنوي على سعر الصرف على المدى الطويل. حيث يؤدي زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الانفتاح التجاري إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، مما يعزز استقرار سعر الصرف. كما أن المتغيرات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأسعار النفط لها تأثير إيجابي على سعر الصرف، في حين أن التضخم وعرض النقود لهما تأثير سلبي. كشفت النتائج أيضًا أن الاقتصاد العراقي يتمتع بقدرة عالية على تصحيح الانحرافات عن التوازن طويل الأجل، مما يعكس مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. ومع ذلك، لتحقيق استقرار أكبر، يوصى بتنفيذ سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتحسين بيئة الاستثمار، والتحكم في التضخم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم تطوير القطاعات غير النفطية وزيادة الصادرات غير النفطية في تعزيز القاعدة الاقتصادية واستقرار سعر الصرف. تؤكد هذه الدراسة على أهمية الانفتاح التجاري كأداة استراتيجية لتحسين الاستقرار الاقتصادي وسعر الصرف في العراق، ولكن نجاحها يتطلب سياسات داعمة وإصلاحات هيكلية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ، سعر الصرف ، النمو الاقتصادي ، الاقتصاد العراقي.

Abstract:

This study examines the impact of trade openness on the exchange rate in the Iraqi economy from 2014 to 2023. Trade openness is recognized as a key tool for enhancing economic growth and diversifying the production base in developing economies like Iraq. However, its impact on exchange rate stability in an economy heavily reliant on oil revenues presents significant challenges. In this research, econometric methods such as the ARDL model (Autoregressive Distributed Lag) were used to analyze the data. The results indicate that trade openness has a positive and significant impact on the exchange rate in the long term. Increased exports and foreign investment through trade openness boost demand for the national currency, contributing to exchange rate stability. Additionally, variables such

**Corresponding Author: Ali Issa Abed AL-Jubouri*

as foreign direct investment (FDI), gross domestic product (GDP), and oil prices have a positive effect on the exchange rate, while inflation and money supply have a negative impact.The findings also reveal that the Iraqi economy has a high capacity to correct deviations from long-term equilibrium, reflecting the economy's resilience to external shocks. However, to achieve greater stability, it is recommended to implement economic policies aimed at reducing dependence on oil, improving the investment environment, and controlling inflation. Furthermore, the development of non-oil sectors and increased non-oil exports can strengthen the economic base and stabilize the exchange rate.This study highlights the importance of trade openness as a strategic tool for improving economic stability and the exchange rate in Iraq. However, its successful implementation requires supportive policies and structural reforms.

Keywords: Trade Openness, Exchange Rate, Economic Growth, Iraqi Economy.

مقدمه:

تعد العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف من الموضوعات الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة، حيث تساهم في فهم ديناميكيات الأسواق المالية وتأثيرات السياسات التجارية على الاقتصاد الوطني. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل سعر الصرف مؤشرًا حساسًا للغاية يتأثر بالتقلبات الخارجية، مثل تغيرات أسعار النفط والأوضاع السياسية. في الوقت نفسه، يبرز الانفتاح التجاري كعامل يمكن أن يؤثر على هذا المؤشر، سواء عبر تعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي أو زيادة التعرض للمخاطر الخارجية . يرتبط سعر الصرف ارتباطًا وثيقًا بالتجارة الخارجية، حيث يؤثر على تكلفة الواردات وقيمة الصادرات، بينما يتفاعل الانفتاح التجاري مع هذه العلاقة من خلال التأثير على تدفقات رؤوس الأموال وحجم التجارة . في السياق العراقي ، تتفاقم هذه العلاقة بسبب الاعتماد الكبير على النفط وضعف التنويع الاقتصادي، مما يثير تساؤلات حول كيفية تفاعل الانفتاح التجاري مع سعر الصرف. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذه العلاقة دون الافتراض المسبق لنتائجها، مع التركيز على تحليل الروابط بين المتغيرين الأساسيين – الانفتاح التجاري وسعر الصرف – خلال الفترة من 2014 إلى 2023، لفهم طبيعة هذا التفاعل وانعكاساته على الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث :

يُنظر إلى الانفتاح التجاري باعتباره أداة استراتيجية محتملة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تحسين القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، ودعم جهود تنويع القاعدة الاقتصادية بعيدًا عن التبعية المفرطة للموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذا الانفتاح التجاري يواجه تحديات معقدة تتمثل في التقلبات السياسية والاقتصادية، ضعف البنية التحتية الصناعية، والارتباط الوثيق بإيرادات النفط التي تخضع لتذبذبات أسعار السوق العالمية، مما يعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر خارجية كبيرة . في المقابل ،يعتبر سعر الصرف مؤشراً اقتصادياً رئيسيًا يعكس التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية، وله تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على ديناميكيات التجارة الخارجية، معدلات النمو الاقتصادي، مستويات التضخم، والقدرة الشرائية للمواطنين. في الاقتصادات الريعية مثل العراق، حيث تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من تدفقات العملة الأجنبية، يصبح سعر الصرف عرضة لتقلبات حادة مرتبطة بأسعار النفط العالمية، مما قد يحد من فعالية الانفتاح التجاري كأداة للتنمية المستدامة. تتفاقم هذه المشكلة في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على النفط إلى تقليص دور القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يجعل الانفتاح التجاري عرضة لتأثيرات غير متماثلة على سعر الصرف، وبناءً على ذلك، يطرح البحث السؤال التالي: "ما هو دور طبيعة الاقتصاد الريعي في تحديد تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الاقتصادات المختلفة، وبالأخص في العراق؟"

أهمية البحث:

يكمن جوهر أهمية هذا البحث في كشف طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في العراق، كقضية حيوية لفهم تحديات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشدة على صادرات النفط، مما يجعل سعر الصرف عرضة للتقلبات الناجمة عن أسعار النفط العالمية وضعف التنويع الاقتصادي، وهي المشكلة الأساسية التي يسعى البحث لمعالجتها خلال الفترة 2014-2023. من خلال تحليل هذه العلاقة واستخدام متغيرات مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (لقياس جذب

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

رأس المال)، الناتج المحلي الإجمالي (لتقييم النمو)، وسعر النفط (كمحدد للإيرادات)، يقدم البحث رؤى دقيقة لدعم السياسات الاقتصادية التي تواجه تحديات الاقتصاد الريعي، ويسد الفجوة المعرفية حول كيفية تحقيق التوازن بين فوائد الانفتاح ومخاطره في سياق العراق.

فرضية البحث:

أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيًا على سعر الصرف في السوق العراقي خلال الفترة من 2014 إلى 2023، بحيث يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي واستقرار قيمة العملة المحلية في ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط.

المنهجية البحث:

تعتمد هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في العراق خلال الفترة من 2014 إلى 2023. ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)كأداة إحصائية رئيسية، نظرًا لقدرته على تحليل العلاقات بين المتغيرات و تم الاعتماد على برنامج الإحصاء القياسي (EViews 12) لمعالجة البيانات وتطبيق النموذج، حيث يتيح هذا البرنامج إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة مثل اختبار الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار المتغيرات، واختبار من وجود علاقة القصيرة و طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) والمتغير التابع (سعر الصرف) و المتغيرات الاقتصادية.

هيكلية البحث:

يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية تعكس المحاور الأساسية و هي كالتالي:

المبحث الاول : تناول تعاريف و اهمية ونظريات الانفتاح التجاري

المبحث الثاني المفهوم و انواع و أنظمة سعر الصرف

المبحث الثالث دراسة و تحليل المتغيرات البحث

الحدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: الانفتاح التجاري وسعر الصرف
- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من 2014 إلى 2023.
- الحدود المكانية: العراق

دراسات سابقة

1. التميم 2024 "أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري في العراق لمدة 2004 – 2022

مشكلة البحث تتمحور حول تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للفترة من 2004 إلى 2022، حيث يهدف البحث إلى تحليل هذا التأثير من خلال دراسة حركة الصادرات والواردات باستخدام منهجين تحليليين: وصفي لدراسة الحركة التجارية، وقياسي لقياس تأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات. أظهرت النتائج أن تأثير سعر الصرف يختلف حسب طبيعة الاقتصاد، وأن الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من صادرات العراق، مما يقلل من أهمية سعر الصرف في التأثير على الصادرات، كما أن الواردات تتأثر بشكل محدود بتقلبات السعر بسبب الاعتماد الكبير على السلع المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة وجود ارتباط ضعيف بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات. بناءً على ذلك، يوصي البحث بتسعير سعر الصرف بشكل عادل يعكس قوى العرض والطلب، وتنويع الصادرات لتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز القطاعات المحلية لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يساهم في تحقيق توازن تجاري مستدام.

2. دراسة الصفار 2023 " قياس و تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2021) "

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2021)، وتوصلنا إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المتبعة أدت إلى تأثيرات على معدل النمو الاقتصادي ولكن بمستويات متفاوتة، وهذا يعود إلى طبيعة الاقتصاد العراقي كونه من الدول الريعية. ومن أجل تحديد تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، تم استخدام منهجية الانحدار الخطي البسيط، المطبق على السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري المعبر عنه بمؤشر التجارة الخارجية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الصادرات والواردات خلال الفترة (2004-2021)، حيث أظهرت نتائج تقدير هذه النماذج وجود علاقة طردية تتجه من المتغير

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

الموضح "الانفتاح التجاري" نحو المتغير التابع "معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي" وعكسيا على متوسط نصيب الفرد. كما أن النتائج تتفق مع النظرية. اقتصاديا، بعد التأكد من أن النموذج مناسب لتفسير تأثير العلاقة بشكل جيد بين متغيرات النموذج.

3. النصراوي 2022 "أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حاله دراسية للمدة (2004 ـ 2020)"

تناولت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة، سعر الصرف، الميزان التجاري، الاحتياطيات الدولية، الفقر) في العراق للفترة (2004-2020). وتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الموزعة (ARDL) والذي يعتمد على اختبار استقرار السلاسل الزمنية، ويعطي هذا النموذج نتائج حول طبيعة العلاقة في المدى القصير والطويل جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي مدى الاقتصاد العراقي منفتح على التجارة الخارجية؟ ما هي طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات في المدى القصير والطويل؟ ما هو نوع العلاقة؟ هل هناك علاقة متوازنة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات الاقتصادية في العراق؟ وفي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات طرحت الدراسة عدة فرضيات أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية: الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة، السعر الصرف، الميزان التجاري، التجارة الدولية الاحتياطيات.

4. سليمان 2021ث. "أثر سعر الصرف على ميزان التجاري في العراق لمدة 2004 – 2020"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية والاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2020. ركزت الدراسة على تحديد أسعار الصرف الاسمية في السوقين الرسمية والموازية، وفهم تأثير تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على الواردات والصادرات. أشارت النتائج إلى أن انخفاض سعر الصرف أدى إلى تعزيز الصادرات لكنه زاد من تكلفة الواردات، في حين أن ارتفاع سعر الصرف كان له تأثير معاكس. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط الخام والواردات الاستهلاكية، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية. توصي الدراسة بتبني سياسات سعر صرف مناسبة تسهم في تقليل التأثيرات السلبية للتغيرات الدولية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

المبحث الاول الانفتاح التجاري:

المطالب الاول تعريف الانفتاح التجاري:

يعرف الانفتاح التجاري بأنه مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تسهيل التجارة الخارجية، بما في ذلك تخفيض الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية (Balassa, 1985:97). كما يُقاس الانفتاح التجاري بنسبة إجمالي التجارة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهو مؤشر يعكس مدى اعتماد اقتصاد الدولة على التجارة الدولية (Romer & Frankel, 1999:29).يُعرّف الانفتاح التجاري بأنه "عملية تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تدفقات التجارة والاستثمار، مع تبني سياسات تدعم تحرير الأسواق وتعزيز المنافسة الدولية" (Brown & Davis, 2021:62).يعرّف الانفتاح التجاري بأنه "مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل مع الأسواق العالمية من خلال تبادل السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز الشفافية وتقليل الحواجز التجارية لتحقيق النمو المستدام" (Smith & Johnson, 2023:127). يشير الانفتاح التجاري إلى تبني سياسات تجارية تهدف إلى إزالة الحواجز والقيود على حركة السلع والخدمات بين الدول. في المرحلة الأولى، تتركز هذه السياسات على إلغاء القيود الكمية مثل الحصص والتراخيص التجارية. أما في المراحل التالية، فقد تتضمن توحيد معدلات الدعم وتوفير بيئة تنافسية لجميع القطاعات الاقتصادية (الكاظمي، 2004: 9).

المطالب الثاني أهمية الانفتاح التجاري

يُعتبر الانفتاح التجاري أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات الحديثة. تبرز أهميته من خلال تأثيره الإيجابي على عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، مما يجعله أداة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية. فيما يلي أبرز جوانب أهمية الانفتاح التجاري:

1. **تعزيز النمو الاقتصادي في سياق الانفتاح التجاري**

يُعتبر النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستدامة في الدخل القومي والقدرة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تنتج عن زيادة الاستثمارات، تحسين الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية". يُساهم الانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق المتاحة للصادرات المحلية، مما يعزز فرص زيادة الإنتاج والدخل القومي (World Bank, 2020:15). بالإضافة إلى ذلك، يعمل الانفتاح التجاري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، والتي تُعد مصدرًا مهمًا لتمويل المشاريع التنموية وخلق فرص عمل جديدة (IMF,

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

2022:27). من جهة أخرى، أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون شاملاً ومتوازنًا، بحيث يُحسّن مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع مع الحفاظ على البيئة. يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، زيادة الاستثمارات، وتعزيز الابتكار التكنولوجي". يُساهم النمو الاقتصادي في تقليل الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل، كما يعزز الاستقرار المالي ويقلل من التقلبات الاقتصادية، مما يعود بالفائدة على المستثمرين والأفراد على حد سواء(Smith & Johnson, 2023:152).

2. تحسين الإنتاجية والكفاءة في سياق الانفتاح التجاري

يُعتبر تحسين الإنتاجية والكفاءة من العوامل الرئيسية التي يُساهم بها الانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي. وفقًا لمنظمة التجارة العالمية (WTO, 2021:19)، يؤدي الانفتاح التجاري إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما يعزز الإنتاجية ويُحسّن جودة المنتجات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الانفتاح التجاري على زيادة المنافسة في الأسواق المحلية، مما يحفز الشركات على تحسين كفاءتها وتقليل التكاليف لتعزيز قدرتها التنافسية (Brown & Davis, 2021:50). هذه العوامل مجتمعة تُساهم في زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل . من ناحية أخرى، يُساهم تحسين الإنتاجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتعزيز النمو الاقتصادي (World Bank, 2020:17). كما أن الكفاءة الاقتصادية تُساعد في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح الشركات، مما يُحسّن قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (IMF, 2022:26). علاوة على ذلك، يؤدي تحسين الإنتاجية إلى زيادة الدخل الفردي وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، مما يُحسّن مستوى المعيشة (OECD, 2021:20). أخيرًا، يُساهم تحسين الإنتاجية في تعزيز الابتكار التكنولوجي، مما يُساعد في تطوير الصناعات وزيادة النمو الاقتصادي (Smith & Johnson, 2023:155).

3. تنويع الاقتصاد في سياق الانفتاح التجاري

يُعتبر تنويع الاقتصاد عملية حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. يُعرّف تقليل الاعتماد على قطاع واحد بأنه "عملية تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة من خلال تطوير قطاعات اقتصادية متعددة بدلًا من الاعتماد على قطاع واحد (مثل النفط)" (حسين & عبدالزهرة ، 2023 : 58). يُساعد الانفتاح التجاري في تحقيق هذا التنويع من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية وتشجيع الاستثمارات في قطاعات جديدة مثل الصناعة والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يشير تطوير القطاعات غير التقليدية إلى "إنشاء وتعزيز قطاعات اقتصادية جديدة مثل الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، والخدمات المالية". (World Bank, 2020:22). يُشجع الانفتاح التجاري على تطوير هذه القطاعات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، مما يُساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي. من ناحية أخرى، يُساهم تنويع الاقتصاد في تقليل المخاطر الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد، مما يُقلل من التأثر بتقلبات الأسعار العالمية (مثل أسعار النفط) ويُعزز استقرار الاقتصاد الكلي (Smith & Johnson, 2023:146). كما يؤدي تطوير القطاعات غير التقليدية إلى خلق فرص عمل في مجالات جديدة مثل الصناعة والخدمات، مما يُساهم في تقليل البطالة وزيادة الدخل الفردي (World Bank, 2020:27). علاوة على ذلك، يُساهم الانفتاح التجاري في زيادة الصادرات غير النفطية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية (IMF, 2022:23). أخيرًا، يُعتبر تنويع الاقتصاد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة (OECD, 2021:21).

4. تحسين كفاءة الأسواق في سياق الانفتاح التجاري

يُعتبر تحسين كفاءة الأسواق أحد النتائج الرئيسية للانفتاح التجاري، حيث يعمل على زيادة المنافسة وتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات للمستهلكين (WTO, 2021)، يُساهم الانفتاح التجاري في تقليل الأسعار وتحسين جودة المنتجات المتاحة في الأسواق المحلية. يؤدي زيادة المنافسة إلى تحفيز الشركات على تحسين كفاءتها الإنتاجية وتقليل التكاليف، مما يعود بالفائدة على المستهلكين من خلال أسعار أقل وجودة أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يُساهم الانفتاح التجاري في تعزيز الشفافية وتقليل الاحتكارات، مما يُحسّن من كفاءة الأسواق ويُعزز النمو الاقتصادي(IMF, 2022:27).

المطلب الثالث : نظريات الانفتاح التجاري

النظريات الكلاسيكية:

1. نظرية الميزة المطلقة (Advantage Absolute):

طرح آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (1776) فكرة الميزة المطلقة، حيث يرى أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بكفاءة أعلى فيها وتتاجر بها مع الدول الأخرى. هذا التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاجية العالمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية (Smith, 1776: 457).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

2. **نظرية الميزة النسبية (Comparative Advantage)**

قدم ديفيد ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817) نظرية الميزة النسبية، مشيرًا إلى أن التجارة تكون مفيدة حتى لو كانت إحدى الدول أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع. يعتمد ذلك على تركيز كل دولة على السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، مما يعزز تقسيم العمل الدولي (Ricardo, 1817, :135).

3. **نموذج هيكشر-أولين (Heckscher-Ohlin Model)**

تُوضّح هذه النظرية أنّ على الدول تصدير السلع التي تعتمد على العوامل الإنتاجية المتوفرة لديها بكثرة. على سبيل المثال، الدولة التي تملك وفرة في اليد العاملة الرخيصة تميل إلى تصدير السلع كثيفة العمل، بينما الدولة التي تملك وفرة في رأس المال تُصدّر السلع كثيفة رأس المال (Heckscher & Ohlin, 1991,: 92).

النظريات الحديثة:

1. **نظرية النمو المدفوع بالصادرات (Export-Led Growth)**

تُشير هذه النظرية إلى أنّ التركيز على الصادرات يمكن أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي. دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية والصين هي أمثلة بارزة على النجاح في هذا النهج. السياسات التي تُخفّض التعريفات الجمركية وتُعزز الوصول إلى الأسواق العالمية تُعدّ أساسية في هذه النظرية (Sachs & Warner, 1995,:. 23).

2. **نظرية العولمة (Globalization Theory)**

تُركّز هذه النظرية على الآثار الواسعة للتجارة الحرة على المستوى العالمي، حيث تُعزز العولمة العلاقات بين الدول، وتُساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة النمو الاقتصادي. ومع ذلك، ينتقد البعض هذه النظرية بسبب التفاوتات الاقتصادية الناتجة عن العولمة (Frankel & Romer, 1999,: 379).

3. **نظرية التبعية (Dependency Theory)**

تنتقد هذه النظرية الانفتاح التجاري وتُبيّن أنّ الدول النامية تعتمد اقتصادياً على الدول المتقدمة في التبادلات التجارية، مما يُعيق تحقيق التنمية المستدامة لهذه الدول (Amin, 1976, p. 144).

4. **فرضية منحنى كوزنتس البيئي (Environmental Kuznets Curve)**

تتناول هذه النظرية العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية والآثار البيئية. وفقاً لهذه النظرية، يزداد التلوث في المراحل الأولى من التنمية، لكنه يبدأ في الانخفاض عند الوصول إلى مستوى معين من الرفاهية، حيث يتزايد الاهتمام بالبيئة (Grossman & Krueger, 1995:. 353).

5. **نظريات التجارة الحديثة (New Trade Theory):**

في الثمانينات، بول كروغمان على أهمية اقتصاديات الحجم (Economies of Scale) وآثار الشبكة في التجارة. أوضحت هذه النظريات أنّ الدول يمكنها الاستفادة من التجارة حتى دون وجود ميزة نسبية، لا سيما في الصناعات التي تتطلب إنتاجاً كبيراً وتنوعاً في المنتجات (Krugman, 1990:34).

المطلب الرابع الانفتاح التجاري في العراق:

الانفتاح التجاري في العراق بدأ يتسارع بعد عام 2003 مع سقوط النظام السابق، حيث شهد الاقتصاد العراقي تحولاً جذرياً نحو اقتصاد السوق تحت ضغط مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما دفع الحكومة المؤقتة إلى اتخاذ خطوات سريعة لتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء العديد من القيود الصارمة التي كانت مفروضة على التجارة الخارجية خلال عقود الحصار الاقتصادي في التسعينيات (Rodrik, 2007: 187). على الرغم من الجهود المبذولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ تقديم طلب العضوية في 2004، لا يزال العراق بعيداً عن تحقيق هذا الهدف بسبب جملة من التحديات المتراكمة، أبرزها غياب تشريعات تجارية حديثة واضحة، إلى جانب ضعف البنية القانونية التي تحمي التجارة والاستثمار التي أعاقت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللازمة لتطوير القطاعات الإنتاجية إضافة إلى ذلك، فإن ، جعل العراق يعاني من فجوة كبيرة بين الإمكانيات النظرية للانفتاح التجاري والنتائج العملية على أرض الواقع (Gilpin, 2001:312). الانفتاح التجاري ساهم بشكل ملحوظ في نقل التكنولوجيا إلى العراق، حيث بدأت الشركات الأجنبية في إدخال معدات وتقنيات حديثة، وزادت حركة التبادل التجاري مع دول مثل الصين وتركيا والهند، التي أصبحت شركاء تجاريين رئيسيين. ووفقاً لتقرير حديث، بلغت قيمة التبادل التجاري في النصف الأول من عام 2024 حوالي 65 مليار دولار، لكن النفط ظل يشكل العمود الفقري للصادرات بقيمة 45 مليار دولار، مما يؤكد استمرار الاعتماد شبه الكلي على الاقتصاد الريعي دون تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي هذا الاعتماد جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

العالمية، حيث أظهرت الأزمات المتكررة، مثل انهيار الأسعار في 2014 و2020، هشاشة النموذج الاقتصادي الحالي في مواجهة الصدمات الخارجية(مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2024: 15).

المبحث الثاني سعر الصرف:

المطب الاول سعر الصرف:

سعر الصرف، والذي يُعرَف بأنه القيمة النسبية للعملة الوطنية مقابل عملة أخرى، يُعتبر من المجالات الحيوية في الاقتصاد الحديث، حيث يلعب دوراً بارزاً في تحديد التوازن التجاري والتدفقات المالية بين الدول(Krugman & Obstfeld, 2018: 176). من المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف هو سعر الصرف العائم، حيث يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، مقابل سعر الصرف الثابت الذي يتم تحديده من قبل الحكومة أو البنك المركزي ، تتأثر تغييرات سعر الصرف بعدة عوامل، منها الحالة الاقتصادية للدولة، والتوجهات السياسية، وأساليب السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية (Camdessus, 2000:83). يُعتبر سعر الصرف من العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقًا بالتجارة الدولية. وبشكل مبسط، يُعرف سعر الصرف بأنه المقياس الذي يُظهر قيمة العملة المحلية لدولة ما مقارنةً بالعملات الأجنبية الأخرى (Roubaud & Arouri, 2018:25).

المطب الثاني أنواع أسعار الصرف:

يُعدّ سعر الصرف أداة أساسية تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات العالمية، ويظهر بأشكال متنوعة تعكس قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أو العكس، ومن أبرز هذه الأنواع:

1. سعر الصرف الإسمي (Nominal Exchange Price) : يُعبر عن قيمة وحدة من العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية، أو بمعنى آخر، الكمية اللازمة من العملة الوطنية لاقتناء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. يتأثر هذا السعر بعوامل مثل العرض والطلب، السياسات النقدية، التضخم، والأوضاع الاقتصادية العالمية، ويشهد تقلبات يومية في أسواق الصرف الأجنبي، مما يجعله مؤشراً لقيمة عملة الدولة مقارنة بغيرها (Miles & Scott, 2005: 498).
2. سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Price) : يتمثل في سعر الصرف الإسمي بعد تعديله بناءً على الفروقات في مستويات الأسعار بين بلدين، بحيث يُظهر القوة الشرائية الفعلية لعملة مقابل أخرى مع مراعاة التغيرات في الأسعار. يُحسب عبر مقارنة السعر الإسمي بنسبة مؤشرات الأسعار بين البلدين، ويُبين كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها مع الأخذ في الحسبان اختلافات التكاليف (عبد القادر، 2011: 4).
3. سعر الصرف الفعلي الإسمي (Nominal Effective Exchange Price):يُمثل هذا النوع مؤشراً مرجحًا لأسعار الصرف الإسمية لعملة بلد ما مقابل سلة من عملات الدول التي ترتبط بها تجارياً. يُستخدم لتقييم القدرة التنافسية في التجارة الدولية، حيث يُحسب بناءً على أوزان تعكس حجم التبادل التجاري مع كل دولة، مما يوفر صورة شاملة عن وضع العملة في الأسواق العالمية وتأثير تقلباتها على الصادرات والواردات (Mankiw, 2013: 183).
4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي (Real Effective Exchange Price):يُشير إلى مؤشر يقيس القدرة الشرائية الحقيقية لعملة بلد ما مقارنة بسلة من العملات الأخرى، مع تعديل الأسعار الإسمية بناءً على فروقات التضخم بين الدول. يُستخدم لتحليل القدرة التنافسية الفعلية في التجارة الخارجية، ويُحسب باستخدام عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مع مراعاة مؤشرات الأسعار المحلية والأجنبية (دوحة، 2015: 11).
5. سعر الصرف المعدل (Adjusted Exchange Price) :يُعبر عن سعر الصرف بعد تعديله ليعكس التأثيرات الاقتصادية أو السياسية، مثل فروقات التضخم أو السياسات الحكومية، بهدف تقديم صورة أدق للقوة الشرائية أو القدرة التنافسية. يُستخدم في التحليل الاقتصادي لفهم التأثير الحقيقي لتغيرات سعر الصرف على الاقتصاد والتجارة الخارجية (عبد القادر، 7:2011).
6. سعر الصرف المتبادل (Cross Exchange Price) :يُطلق على سعر الصرف بين عملتين أجنبيتين يتم احتسابه بشكل غير مباشر عبر عملة وسيطة، غالباً الدولار الأمريكي. يُحسب بمقارنة سعر كل عملة مقابل العملة الوسيطة، ويُعدّ أداة حيوية في التجارة الدولية لتسهيل التعاملات بين عملات لا تُتداول مباشرة (دوحة، 2015: 12).

المطلب الثالث نظام سعر الصرف

نظام سعر الصرف يشير إلى الطريقة التي تُدار بها عملة الدولة في مقابل العملات الأخرى، وهو نظام يتم تحديده بناءً على سياسات الدولة الاقتصادية وأهدافها المالية. يمكن تصنيف أنظمة سعر الصرف إلى الأنواع التالية:

1. نظام سعر الصرف العائم (Floating Exchange Rate System)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

في هذا النظام، يتم تحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية، دون تدخل مباشر من الحكومة أو البنك المركزي. هذا النوع من النظام يوفر مرونة للدولة للتأقلم مع التغيرات الاقتصادية العالمية(Krugman & Obstfeld, 2018: 198).

2. نظام سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate System)

في هذا النظام، تقوم الحكومة أو البنك المركزي بتثبيت قيمة العملة المحلية بالنسبة إلى عملة أخرى أو سلة من العملات. يهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار الأسعار وتقليل التقلبات الاقتصادية (Roubaud & Arouri, 2018:32).

3. نظام سعر الصرف المدار (Managed Float System)

هذا النظام يُعرف أيضًا بـ"العائم المُدار"، حيث يتم تحديد سعر الصرف بشكل أساسي من خلال قوى السوق، ولكن السلطات النقدية تتدخل عند الضرورة لتجنب تقلبات مفرطة أو لتحقيق أهداف محددة(Krugman & Obstfeld, 2018: 201).

4. نظام مجلس العملة (Currency Board System)

في هذا النظام، يتم ربط العملة المحلية بعملة أجنبية بشكل صارم، حيث تلتزم الدولة بوجود احتياطيات كافية لدعم كل وحدة من العملة المحلية بالعملة الأجنبية المرتبطة بها. هذا النظام يهدف إلى تعزيز الثقة في العملة المحلية(Mankiw, 2013: 187).

أهمية اختيار نظام سعر الصرف

اختيار النظام المناسب يعتمد على هيكل الاقتصاد وأهداف السياسة النقدية للدولة. الدول التي تتمتع باقتصاد قوي ومستقر تفضل غالبًا الأنظمة العائمة، بينما الدول النامية قد تميل إلى الأنظمة الثابتة لضمان استقرار أسعار الصرف.

نظام سعر الصرف المعتمد في العراق:

النظام المعتمد في العراق حاليًا هو نظام سعر الصرف المدار (Managed Float System)، حيث يتدخل البنك المركزي العراقي لضبط سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال مزادات العملة اليومية. بعد عام 2003، تخلى العراق عن نظام سعر الصرف الثابت الذي كان سائدًا في عهد النظام السابق، حيث كان الدينار مرتبطًا بقيمة محددة بشكل صارم، وتحول إلى نظام أكثر مرونة مع تدخلات مستمرة من البنك المركزي لتلبية احتياجات السوق واستقرار الاقتصاد الذي يعتمد بشدة على إيرادات النفط. على سبيل المثال، في ديسمبر 2020، خفض البنك المركزي قيمة الدينار من 1190 إلى 1450 دينارًا للدولار لمواجهة أزمة مالية، ثم استقر لاحقًا عند حوالي 1300 دينار بعد تعديلات في 2021 (حماد و مشعل، 2023، :68).

المبحث الثالث الجانب التحليلي:

في هذا السياق، يمكن الاعتماد على البيانات المتعلقة بمؤشرات الانفتاح التجاري لتحليل تأثيرها على سعر الصرف. تشمل هذه المؤشرات نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، التعريفات الجمركية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى مثل التضخم، عرض النقود، والناتج المحلي الإجمالي. يتيح استخدام هذه المؤشرات إمكانية إجراء تحليل شامل للعلاقة بين الانفتاح التجاري وتقلبات أسعار الصرف، مما يسهم في تعزيز الفهم للوضع الاقتصادي في العراق وتبعات السياسات التجارية المطبقة. علاوة على ذلك، يمكن توظيف منهجيات اقتصادية وإحصائية دقيقة، مثل نموذج الانحدار الذاتي مع فترات التأخر الموزعة (ARDL)، لتحليل البيانات بطريقة علمية. يتيح هذا النموذج إمكانية تحديد العلاقات الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة على المدى القصير والطويل، مما يضمن تحقيق نتائج دقيقة وموثوقة تدعم صناع القرار في وضع السياسات المناسبة. و استناداً إلى الدراسات السابقة والأبحاث التي أُجريت في هذا المجال، يمكن صياغة النموذج الاقتصادي لهذه الدراسة على النحو التالي:

$$EXt=\beta0+\beta1\cdot OPENt+\beta2\cdot TARIFFt+\beta3\cdot FDIt+\beta4\cdot INFt+\beta5\cdot Mt+\beta6\cdot GDPt+\beta7\cdot OILt+\epsilon t$$

Ext (سعر الصرف): يمثل المتغير التابع (Dependent Variable) الذي يعبر عن سعر الصرف وتقلباته على مدار الزمن, سعر الصرف يُعد مؤشرًا حيويًا يعكس استقرار العملة الوطنية وتأثرها بالتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

$\beta0$: هو الثابت (Intercept) في النموذج. يعبر عن قيمة سعر الصرف عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة صفرًا. وهو يمثل جزءًا من سعر الصرف غير المفسر بواسطة المتغيرات المدرجة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

OPENt (الانفتاح التجاري): يُمثل نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. هذا المؤشر يعكس درجة اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري قد تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية (نتيجة لزيادة الواردات) أو تحسين قيمة العملة الوطنية (نتيجة لزيادة الصادرات).

TARIFFt (التعريفات الجمركية): يعكس تأثير التعريفات الجمركية على الواردات كحاجز تجاري. زيادة التعريفات الجمركية قد تقلل من الطلب على العملة الأجنبية (لتقليل الواردات)، مما يؤثر بشكل غير مباشر على سعر الصرف.

FDIt (الاستثمار الأجنبي المباشر): يشير إلى دخول رأس المال الأجنبي وتأثيره على الطلب والعرض للنقد الأجنبي. زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي عادةً إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية نتيجة لزيادة تدفقات رأس المال.

INFt (التضخم): يعبر عن معدل التضخم في الاقتصاد. التضخم المرتفع يؤدي عادةً إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث يقلل من القوة الشرائية للعملة ويزيد من تقلبات سعر الصرف.

Mt (عرض النقود): يمثل السياسات النقدية وأثرها على كمية النقود المتاحة في الاقتصاد. توسع عرض النقود قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، في حين أن السياسات النقدية التقييدية قد ترفع قيمتها.

GDPt (الناتج المحلي الإجمالي): يُمثل القوة الإنتاجية والاقتصادية للبلاد. نمو الناتج المحلي الإجمالي يُشير إلى اقتصاد قوي ومستقر، مما يعزز من قيمة العملة الوطنية ويقلل من تقلبات سعر الصرف.

OILt (النفط): يُعتبر متغيرًا رئيسيًا في العراق نظرًا لاعتماد اقتصاده الكبير على عائدات النفط. ارتفاع أسعار النفط أو زيادة صادراته يؤدي إلى تحسين تدفقات العملة الأجنبية، مما يدعم استقرار العملة الوطنية.

€t (الخطأ العشوائي): يمثل مكون الخطأ الذي يعكس العوامل الأخرى غير المشمولة في النموذج والتي تؤثر على سعر الصرف.

ويتم تقديم البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث في الجدول أدناه، مقسمة حسب السنة. وتشمل هذه البيانات متغير سعر الصرف (قيمة الدينار العراقي بالنسبة للدولار)، وكمية الصادرات و الواردات (بالمليون دولار)، وكمية المصروفات و الإيرادات (بالمليار دينار) و سعر النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل).

الجدول(1) متغيرات النموذج

السنة	EX (سعر الصرف)	OPEN (مؤشر الانفتاح التجاري)	TARIFF (التعريفة الجمركية)	FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر / مليون دولار)	INF (التضخم)	M (عرض النقود /مليون دينار/)	GDP (الناتج المحلي الإجمالي /مليون دولار)	OIL (دولار / برميل)
2014	1214	70%	6%	700	2.2%	90436700	228415	98
2015	1247	65%	6.5%	1000	1.4%	91422026	164704	52
2016	1276	60%	7%	1100	0.5%	89925264	157820	43
2017	1258	62%	7.5%	1500	0.2%	91205230	175652	54
2018	1209	65%	8%	2000	0.4%	92856914	211146	71
2019	1196	68%	8.2%	1500	0.2%	99501960	233636	64
2020	1233	55%	8.5%	1200	3.2%	105677133	180923	41
2021	1474	58%	8.7%	1800	6.1%	135603854	207691	70
2022	1482	60%	9%	2300	4.9%	151762007	286640	100
2023	1519	62%	9.5%	2500	4.4%	174314725	250795	85

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراق السنه 2014 الى 2023

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

سعر الصرف: من عام 2014 إلى عام 2023، شهد سعر الصرف في العراق تطورات ملحوظة ، حيث بدأ من (1214) دينارًا للدولار في عام 2014، مرتفعًا بشكل طفيف إلى (1247) في عام 2015 بسبب بداية الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، ثم إلى (1276) في عام 2016 نتيجة استمرار الضغوط الاقتصادية وتكاليف الحرب ضد داعش . في عام 2017، انخفض السعر قليلاً إلى (1258) مع تحسن طفيف في الاستقرار الأمني، تلاه انخفاض آخر إلى (1209) في عام 2018، وهو أدنى مستوى خلال هذه الفترة، بفضل ارتفاع إيرادات النفط نسبياً. في عام 2019، استمر الانخفاض الطفيف إلى (1196) نتيجة استقرار مؤقت في السوق المحلي، لكن في عام 2020، ارتفع سعر الصرف إلى (1233) بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي وأسعار النفط. بدءًا من عام 2021، لوحظ ارتفاع حاد إلى (1474) بعد قرار البنك المركزي بخفض قيمة الدينار لمواجهة العجز المالي، واستمر الارتفاع إلى (1482) في عام 2022 مع تفاقم التضخم ونقص السيولة الدولارية، وصولاً إلى (1519) في عام 2023 نتيجة الطلب المتزايد على الدولار في السوق الموازية وضعف السياسات النقدية. يعكس هذا الاتجاه التصاعدي، خاصة بعد 2020، تأثير عوامل مثل التضخم المحلي، تقلبات أسعار النفط، ومحدودية السيطرة على السوق الموازية، مما يستدعي تحليلاً معمقًا للأسباب ووضع سياسات لتعزيز الاستقرار النقدي.

الشكل(1) سعر الصرف

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

مؤشر الانفتاح التجاري : يُمثل مؤشر الانفتاح التجاري نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد المقاييس الرئيسية لقياس درجة اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية. كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على أن الدولة تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، مما يعكس مستوى تكاملها مع الاقتصاد العالمي .من عام 2014 إلى عام 2023، شهد مؤشر الانفتاح التجاري في العراق تباينًا ملحوظاً. بدأ المؤشر عند (70%) في عام 2014، لكنه انخفض تدريجيًا إلى (65%) في عام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط وتأثيره على الإيرادات، ثم واصل الانخفاض إلى (60%) في عام 2016 نتيجة استمرار الأزمة الاقتصادية وتكاليف الحرب. في عام 2017، ارتفع قليلاً إلى (62%) مع تحسن طفيف في الأوضاع الأمنية وزيادة الاستقرار، واستمر في الارتفاع إلى (65%) في عام 2018 بفضل انتعاش إيرادات النفط، وصولاً إلى (68%) في عام 2019 مع زيادة التبادل التجاري. ومع ذلك، في عام 2020، انخفض المؤشر بشكل كبير إلى (55%) بسبب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تراجع التجارة العالمية وانخفاض الطلب على النفط. بعد ذلك، بدأ التعافي التدريجي، حيث ارتفع إلى (58%) في عام 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي العالمي، ثم إلى (60%) في عام 2022 نتيجة تحسن أسعار النفط، ووصل إلى (62%) في عام 2023 مع زيادة الواردات والطلب المحلي. يعكس هذا التذبذب تأثير عوامل مثل تقلبات أسعار النفط، الأوضاع الأمنية، والاضطرابات العالمية، مما يستدعي تحليلاً أعمق لفهم هذه التغيرات واقتراح سياسات لتعزيز الانفتاح التجاري بشكل مستدام.

الشكل(2) مؤشر الانفتاح التجاري

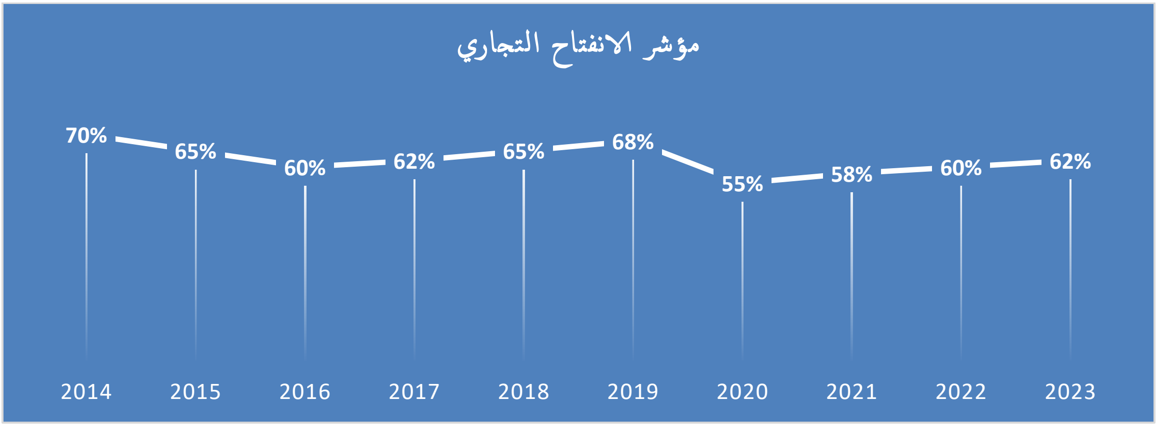

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

التعريفة الجمركية: من عام 2014 إلى عام 2023، شهدت التعريفة الجمركية في العراق زيادة تدريجية ومستمرة. بدأت عند (6%) في عام 2014، ثم ارتفعت إلى (6.50%) في عام 2015 بسبب الحاجة إلى تعزيز الإيرادات الحكومية وسط انخفاض أسعار النفط، وواصلت الارتفاع إلى (7%) في عام 2016 نتيجة استمرار الضغوط المالية. في عام 2017، زادت إلى (7.50%) مع سعي الحكومة لتقليل الاعتماد على النفط، ثم إلى (8%) في عام 2018 بدافع حماية الصناعات المحلية الضعيفة، ووصلت إلى (8.20%) في عام 2019 مع زيادة التوجه نحو تنظيم الواردات. خلال عام 2020، ارتفعت إلى (8.50%) بسبب تراجع الاقتصاد العالمي جراء جائحة كوفيد-19 ومحاولة تعويض العجز، واستمرت الزيادة إلى (8.70%) في عام 2021 لدعم الموازنة، ثم إلى (9%) في عام 2022 مع ارتفاع الطلب المحلي على الحماية الاقتصادية، وأخيرًا إلى (9.50%) في عام 2023 نتيجة تفاقم التضخم وضغوط السوق الموازية. يُظهر هذا الاتجاه التصاعدي توجهاً نحو رفع الحواجز التجارية، مما قد يحد من الانفتاح التجاري ويستدعي دراسة معمقة لتقييم تأثيره على الاقتصاد العراقي في ظل التحديات المحلية والعالمية.

الشكل(3) التعريفة الجمركية

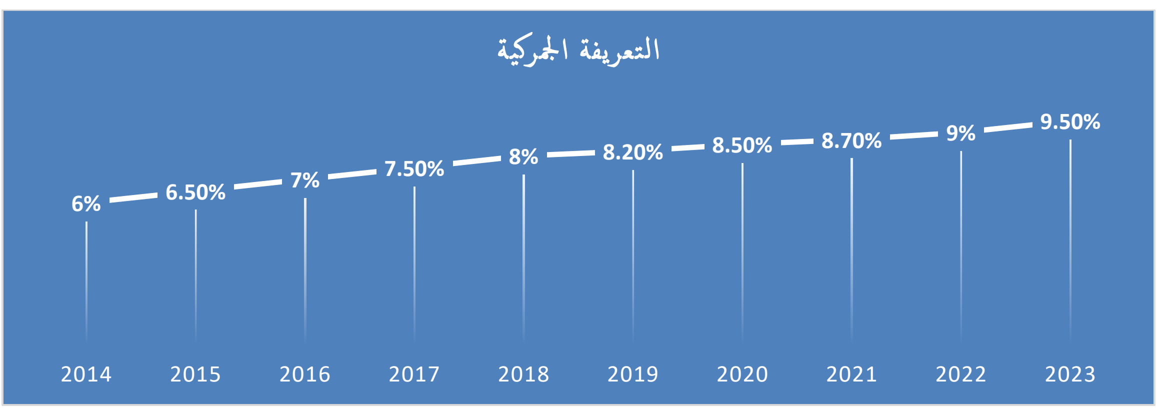

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

الاستثمار الأجنبي المباشر: من عام 2014 إلى عام 2023، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق تذبذبًا ملحوظًا مع اتجاه عام نحو الزيادة. بدأ عند (700) مليون دولار في عام 2014، ثم ارتفع إلى (1000) مليون دولار في عام 2015 بسبب تحسن طفيف في الاستقرار الأمني، وواصل الارتفاع إلى (1100) مليون دولار في عام 2016 نتيجة زيادة الاهتمام بقطاع النفط. في عام 2017، قفز إلى (1500) مليون دولار مع انحسار تهديد داعش وفتح المجال للمشاريع الجديدة، واستمر في الارتفاع إلى (2000) مليون دولار في عام 2018 بفضل تحسن أسعار النفط وتسهيلات استثمارية. لكن في عام 2019، انخفض إلى (1500) مليون دولار بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية، ثم تراجع أكثر إلى (1200) مليون دولار في عام 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19 التي قلصت الاستثمارات العالمية. بدءًا من عام 2021، عاد الارتفاع إلى (1800) مليون دولار مع تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة الثقة، ثم قفز إلى (2300) مليون دولار في

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

عام 2022 بسبب مشاريع طاقة كبرى، ووصل إلى (2500) مليون دولار في عام 2023 مع استمرار جذب الاستثمارات في البنية التحتية. يعكس هذا الاتجاه التصاعدي بعد 2020 تحسنًا في بيئة الاستثمار، مما يستدعي تعزيز السياسات الجاذبة لضمان استدامة النمو.

الشكل(4) الاستثمار الأجنبي المباشر

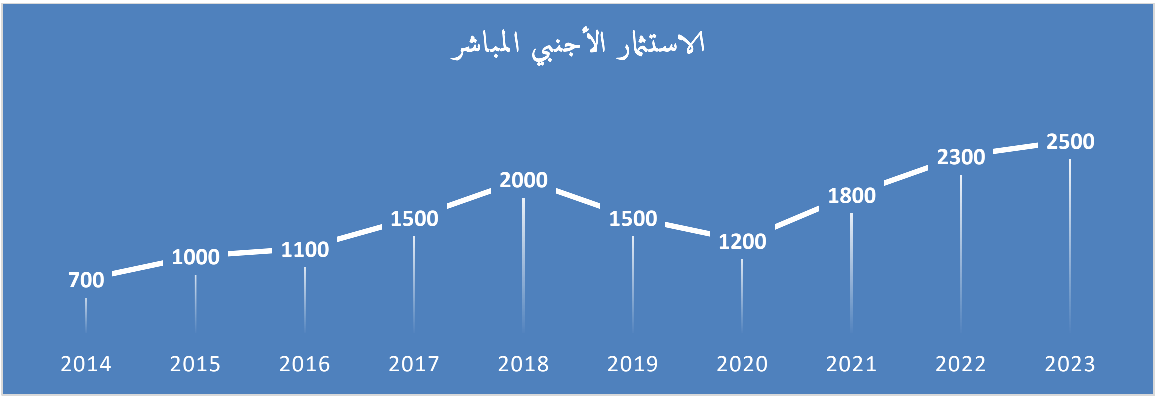

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

التضخم: شهد معدل التضخم في العراق خلال الفترة من 2014 إلى 2023 تقلبات ملحوظة. في عام 2014، بلغ (2.2%) بسبب الاستقرار النسبي في الاقتصاد قبل تصاعد الأزمات، ثم انخفض إلى (1.4%) في 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط والطلب المحلي، واستمر الانخفاض إلى (0.5%) في 2016 مع تفاقم الأوضاع الأمنية وانخفاض النشاط الاقتصادي، ليسجل أدنى مستوى عند (0.2%) في 2017 بفضل انخفاض تكاليف الاستيراد. في 2018، ارتفع قليلاً إلى (0.4%) مع زيادة طفيفة في الأسعار، لكنه عاد إلى (0.2%) في 2019 بسبب استقرار مؤقت في السوق. مع بداية جائحة كورونا في 2020، قفز التضخم إلى (3.2%) نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات واضطراب سلاسل التوريد العالمية، وبلغ ذروته عند (6.1%) في 2021 بسبب خفض قيمة الدينار وزيادة الأسعار المحلية. في 2022، تراجع إلى (4.9%) مع تحسن أسعار النفط وجهود ضبط السياسة النقدية، واستمر الانخفاض إلى (4.4%) في 2023 نتيجة استقرار نسبي في العرض والطلب، مما يعكس محاولات التحكم في الأسعار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الشكل(5) التضخم

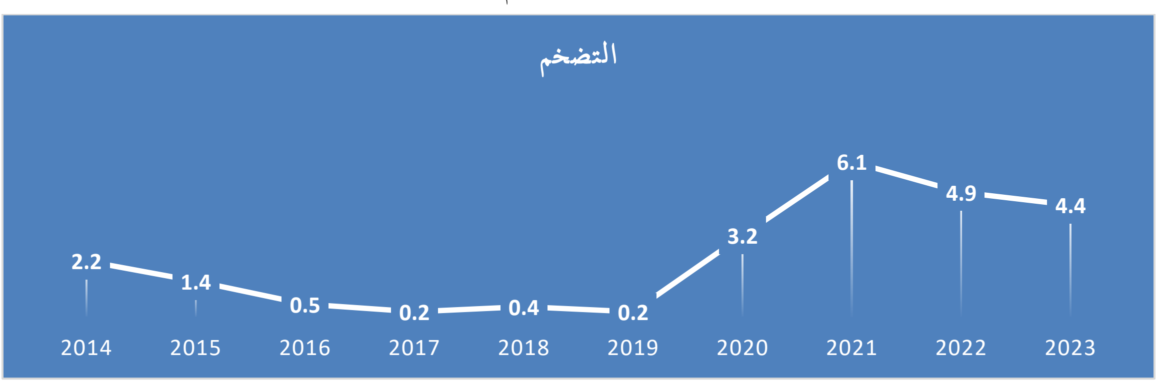

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

عرض النقود: من عام 2014 إلى عام 2023، شهد عرض النقود في العراق نموًا ملحوظًا مع بعض التقلبات الطفيفة. بدأ عند (90,436,700) مليون دينار في 2014، ثم ارتفع إلى (91,422,026) مليون في 2015 بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمات، وانخفض قليلاً إلى (89,925,264) مليون في 2016 نتيجة تراجع الإيرادات النفطية. عاد للارتفاع إلى (91,205,230) مليون في 2017 مع تحسن الأوضاع الأمنية، وواصل النمو إلى (92,856,914) مليون في 2018 بفضل استقرار السوق، ثم قفز إلى (99,501,960) مليون في 2019 مع زيادة الطلب المحلي. في 2020، تجاوز (100,000,000) مليون ليصل إلى (105,677,133) مليون بسبب السياسات التوسعية لمواجهة جائحة كورونا، ثم شهد قفزة حادة إلى (135,603,854) مليون في 2021 نتيجة خفض قيمة الدينار وزيادة السيولة، واستمر الارتفاع إلى (151,762,007) مليون في 2022 مع نمو الإنفاق العام، وصولاً إلى (174,314,725) مليون في 2023 بسبب

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

استمرار التوسع النقدي. يعكس هذا النمو السريع، خاصة بعد 2020، زيادة السيولة النقدية لدعم الاقتصاد، لكنه قد ساهم في ارتفاع التضخم، مما يستدعي مراجعة السياسات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الشكل(6) عرض النقود

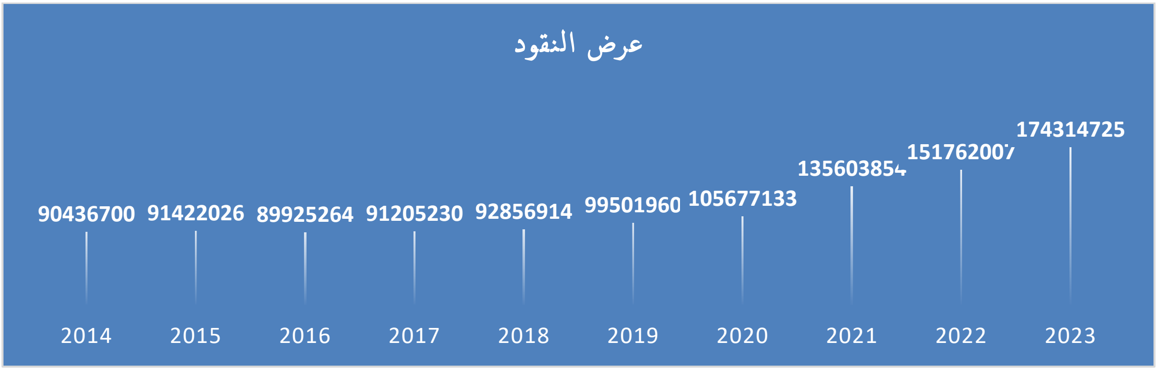

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

الناتج المحلي الإجمالي: من عام 2014 إلى عام 2023، شهد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق تقلبات كبيرة تعكس التحديات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد. بدأ عند (228,415) مليون دولار في 2014، لكنه انخفض بشكل حاد إلى (164,704) مليون دولار في 2015 بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، واستمر الانخفاض إلى (157,820) مليون دولار في 2016 نتيجة الحرب ضد داعش وضعف الإيرادات. في 2017، بدأ التعافي إلى (175,652) مليون دولار مع تحسن الأوضاع الأمنية، ثم ارتفع إلى (211,146) مليون دولار في 2018 بفضل انتعاش أسعار النفط، ووصل إلى (233,636) مليون دولار في 2019 مع زيادة الإنتاج النفطي. لكن في 2020، تراجع إلى (180,923) مليون دولار بسبب جائحة كوفيد-19 التي قلصت الطلب على النفط، قبل أن يتعافى إلى (207,691) مليون دولار في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي، ثم قفز إلى (286,640) مليون دولار في 2022 نتيجة ارتفاع كبير في أسعار النفط. في 2023، انخفض قليلاً إلى (250,795) مليون دولار بسبب تقلبات إنتاج النفط وأسعاره العالمية. يبرز هذا التذبذب الاعتماد الكبير على النفط، مما يستدعي تنويع الاقتصاد لضمان استقرار الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل(7) الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

النفط: شهدت أسعار النفط خلال الفترة من 2014 إلى 2023 تقلبات ملحوظة. في عام 2014، بلغت (98) دولارًا للبرميل، لكنها انخفضت بشكل حاد إلى (52) دولارًا في 2015 بسبب فائض الإنتاج العالمي وضعف الطلب، واستمر الانخفاض إلى أدنى مستوى عند (43) دولارًا في 2016 نتيجة استمرار العرض الزائد. في 2017، بدأت بالتعافي إلى (54) دولارًا مع جهود تقليص الإنتاج من دول أوبك، وواصلت الارتفاع إلى (71) دولارًا في 2018 و(64) دولارًا في 2019 بفضل استقرار السوق والاتفاقيات الدولية. في 2020، تراجعت إلى (41) دولارًا بسبب انهيار الطلب العالمي خلال جائحة كورونا، قبل أن ترتفع إلى

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

(70) دولارًا في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي، ثم قفزت إلى (100) دولار في 2022 نتيجة نقص المعروض والتوترات الجيوسياسية. في 2023، انخفضت إلى (85) دولارًا بسبب تحسن الإمدادات وتهدئة الأسواق.

الشكل(8) النفط

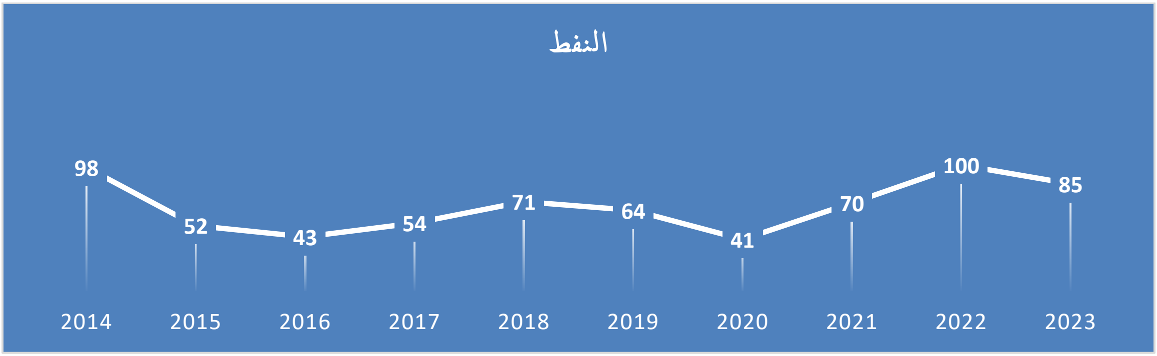

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

تحليل البيانات والنتائج:

ولتحليل تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف في السوق المالية العراقية قمنا باستخدام طريقة ARDL في برنامج EViews، نقوم أولاً بإدخال البيانات المطلوبة لفترة زمنية محددة (2014-2023)، والتي تتضمن مؤشرات الانفتاح التجاري و سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادي. ثم نقوم بالتحقق من ثبات البيانات باستخدام اختبارات جذر الوحدة مثل ADF للتأكد من ثبات البيانات. ثم نستخدم اختبار التكامل المشترك Bounds لفحص وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات وفي حال عدم ثبات البيانات يمكن استخدام نموذج ARDL للعلاقات طويلة الأمد وقصيرة الأمد.

7. اختبار ديكي فولر المعمم (Augmented Dickey-Fuller Test - ADF):

يُعد اختبار ديكي فولر المعمم من أكثر الأساليب شيوعًا لفحص ثبات السلاسل الزمنية في الدراسات الاقتصادية والمالية. يتمثل الهدف الأساسي من هذا الاختبار في تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (Unit Root)، مما يعني عدم ثباتها، أم أنها سلسلة ثابتة (Stationary).في إطار هذا الاختبار، تنص الفرضية الصفرية (H0) على أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، وبالتالي فهي غير ثابتة. أما الفرضية البديلة (H1)، فتشير إلى أن السلسلة الزمنية ثابتة ولا تحتوي على جذر وحدة.الجدول (2) النتائج اختبار ADF

	المتغير	With intercept		With intercept & Trend		حالة
		t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	
At Level	EX	5.947	0.0000	5.374	0.0000	الثابتة
	OPEN	3.102	0.0013	2.658	0.0015	الثابتة
	TARIFF	1.060	0.1736	0.923	0.2037	غير الثابتة
	FDI	4.037	0.0003	3.804	0.0008	الثابتة
	M	-1.361	0.0973	-1.025	0.0854	غير الثابتة
	GDP	6.814	0.0000	6.173	0.0000	الثابتة
	OIL	4.861	0.0007	4.015	0.0008	الثابتة

	INF	-3.345	0.0011	-2.927	0.0014	الثابتة
At First Difference	D (M)	3.837	0.0008	3.133	0.0013	الثابتة
	D (TARIFF)	4.219	0.0006	3.896	0.0009	الثابتة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

النتائج أظهرت أن بعض المتغيرات مثل EX (سعر الصرف) ، OPEN (انفتاح تجاري) ، FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر) ، GDP (الناتج المحلي الإجمالي) ، OIL (النفط) ، وINF (التضخم) هي متغيرات ثابتة عند المستوى، مما يعني أنها لا تحتوي على جذر وحدة ولا تحتاج إلى أي تحويلات إضافية قبل استخدامها في التحليلات اللاحقة. وعلى الجانب الآخر، تم تصنيف متغيرات مثل M (عرض النقود) وTARIFF (التعريفة الجمركية) على أنها غير ثابتة عند المستوى، لكنها أصبحت ثابتة بعد أخذ الفرق الأول، مما يجعلها مرشحة للاستخدام في نماذج التكامل المشترك. هذه النتائج تشير إلى أن معظم المتغيرات المستخدمة في الدراسة تتمتع بالخصائص اللازمة لإجراء تحليلات ديناميكية، بما في ذلك اختبار التكامل المشترك والعلاقات السببية بين المتغيرات.

8. اختبار الحدود(Bounds Test):يُستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) لفحص وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج. يتم رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود علاقة طويلة المدى) إذا كانت قيمة إحصاء F المحسوبة أعلى من القيم الحرجة العليا عند مستويات دلالة محددة (I(0) و I(1)). في هذه الدراسة، أظهرت نتائج اختبار الحدود أن قيمة إحصاء F المحسوبة تفوق القيم الحرجة العليا، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات.

الجدول (3) النتائج اختبار Bounds

Null hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	Significant	I (0)	I (1)
F- statistic	4.20	10%	3.52	4.13
k	5	5%	3.91	4.18
		1%	4.37	4.65

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن قيمة إحصاء F المحسوبة (4.20) تفوق القيم الحرجة عند مستويات الدلالة 10% و5% و1% لكل من I(0) وI(1)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج. هذه النتيجة تؤكد أن متغيرات الدراسة متكاملة مع بعضها البعض في المدى الطويل، مما يدعم إمكانية بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في المدى القصير والطويل.

9. **تقدير النموذج**: في إطار نموذج ARDL (Autoregressive Distributed Lag)، تُشير المعاملات طويلة المدى إلى العلاقة التوازنية (Equilibrium Relationship) بين المتغيرات في النموذج على المدى الطويل. يتم اشتقاق هذه المعاملات بشكل غير مباشر من خلال العلاقات الرياضية بين المتغيرات في معادلة النموذج، حيث تُحسب كمجموعة مرجحة من المعاملات قصيرة المدى والمعاملات الموزعة عند فترات تأخير مختلفة. تعكس هذه المعاملات التأثير التراكمي طويل المدى للتغيرات في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بمرور الوقت. توفر هذه النتائج رؤية شاملة حول كيفية استقرار العلاقات بين المتغيرات في المدى الطويل، مما يساهم في فهم أفضل للتفاعلات الاقتصادية والتنبؤ بسلوك المتغيرات في ظل ظروف التوازن .وفي النماذج الزمنية الديناميكية (Time-Series Models)، يُشير تقدير تأثير المتغيرات في المدى القصير إلى تحليل التأثير الفوري والمؤقت للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Dependent Variable). في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، يتم تقدير هذه التأثيرات باستخدام تأخيرات (Lags) للمتغيرات المستقلة، مما يسمح بفهم كيفية استجابة المتغير التابع للتغيرات الفورية في المتغيرات المستقلة. تعكس معاملات المدى القصير التفاعل الديناميكي بين المتغيرات، حيث تعتمد على القيم السابقة للمتغيرات المستقلة ويتم تقديرها بعناية باستخدام أساليب إحصائية ملائمة. هذه النتائج توفر رؤية مهمة حول السلوك الفوري للنموذج وتساهم في تحليل العلاقات الاقتصادية في المدى القصير بشكل دقيق.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

الجدول(4)Long Run Equation

Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	المتغير
0.0000	8.3532	0.8169	10.2256	LOPEN
0.0024	2.4087	0.5429	4.4368	LTARIFF
0.0006	5.6811	0.9301	6.1081	LFDI
0.0011	-3.7774	1.0348	-3.6504	LINF
0.0009	-4.1322	0.9547	-4.3283	LM
0.0000	10.2182	1.0927	9.3514	LGPD
0.0005	5.7574	1.0036	5.7368	LOIL
0.0000	-13.9273	1.2249	-11.3702	C

الجدول (5) Short Run Equation

Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	المتغير
0.0000	8.3532	0.9827	9.3015	LOPEN
0.2569	0.994	0.542	1.834	LTARIFF
0.0018	3.0407	0.8522	3.5681	LTARIFF(-1)
0.3471	-0.5727	0.4631	-1.2372	LINF
0.0006	-5.691	1.1088	-5.1326	LINF(-1)
0.0000	11.1899	1.2893	8.6791	LGPD
0.2355	1.0048	0.5494	1.8290	LOIL
0.0009	3.2829	0.7462	4.3995	LOIL(-1)
0.5314	-0.7902	0.5867	1.3423	LFDI
0.0007	5.625	0.936	6.0097	LFDI(-1)
0.0026	-2.7588	0.8289	-3.3283	LM
0.0000	-36.7118	3.5306	-10.3982	ECM

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

تشير نتائج معادلة العلاقة طويلة المدى (الجدول 4) إلى أن الانفتاح التجاري (LOPEN) له تأثير إيجابي وقوي على سعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال الفترة الزمنية 2014-2023. المعامل الإيجابي لـ LOPEN البالغ (8.3532) مع قيمة دلالة إحصائية عالية (0.0000) يشير إلى أن زيادة نسبة الانفتاح التجاري (كمقياس لنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) تؤدي إلى تعزيز قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية على المدى الطويل. هذا التأثير يمكن تفسيره من خلال دور الانفتاح التجاري في تعزيز الإيرادات النقدية الأجنبية عبر الصادرات، خاصة مع اعتماد العراق الكبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي. كما أن زيادة الواردات قد تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على المنتجات المحلية ذات التكلفة العالية، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة السوق وتعزيز الاستقرار النقدي. في السياق قصير المدى (الجدول 5)، يظهر أن الانفتاح التجاري (LOPEN) يستمر في لعب دور مهم، حيث يحتفظ بنفس المعامل الإيجابي (8.3532) مع دلالة إحصائية مرتفعة (0.0000). ومع ذلك، فإن تأثيره الفوري قد يكون أقل مرونة مقارنة بالمدى الطويل بسبب العوامل المؤقتة مثل التغيرات في أسعار السلع العالمية أو السياسات النقدية الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب حد التصحيح الجزئي (ECM) دورًا محوريًا في استعادة التوازن بين المتغيرات، حيث يشير المعامل السلبي (-36.7118) إلى معدل تصحيح سريع لأي انحراف عن العلاقة طويلة المدى. هذا يعني أن أي تغيير مؤقت في سعر الصرف نتيجة للتغيرات في الانفتاح التجاري سيتم تصحيحه بسرعة نحو المستوى المستدام. وبالتالي، يمكن القول إن الانفتاح التجاري يعزز استقرار

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

سعر الصرف في الاقتصاد العراقي سواء في المدى القصير أو الطويل، لكنه يتطلب سياسات اقتصادية موازية لتقليل الآثار السلبية المحتملة مثل العجز التجاري أو تقلبات الأسعار.

اختبار ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity):

اختبار ARCH يُستخدم للكشف عن وجود عدم تجانس التباين الشرطي (Conditional Heteroskedasticity) في النموذج الاقتصادي. هذا النوع من عدم التجانس يتسم بتغير تباين الخطأ بشكل معتمد على القيم السابقة للأخطاء، وهو شائع في سلاسل الزمن المالي والاقتصادي. إذا تم اكتشاف وجود ARCH، فإن ذلك يعني أن هناك تقلبات غير ثابتة عبر الزمن، مما قد يؤثر على دقة النتائج الإحصائية.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.2156	Prob. F(2,8)	0.7321
Obs*R-squared	0.2532	Prob. Chi-Square(1)	0.7109

الجدول (6) ARC

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نتائج الجدول تشير إلى عدم وجود أدلة قوية على وجود تأثيرات ARCH في البيانات. قيمة إحصاء F (0.2156) وقيمة الاحتمال المرتبطة بها (0.7321) تشيران إلى عدم القدرة على رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود تأثيرات ARCH). بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة R-squared الملاحظة (0.2532) صغيرة نسبيًا، وقيمة الاحتمال لاختبار Chi-Square (0.7109) أكبر من مستوى الدلالة المعتاد (0.05 أو 0.10). لذلك، يمكن الاستنتاج أن النموذج لا يحتاج إلى مراعاة تأثيرات ARCH، وأن التباين الشرطي في البيانات يبدو ثابتًا.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأسعار النفط (OIL) لها تأثيرات إيجابية على سعر الصرف، مما يعكس دورها في تعزيز استقرار العملة الوطنية من خلال زيادة تدفقات رأس المال وتحسين الإيرادات النقدية الأجنبية. في المقابل، أظهرت المتغيرات مثل التضخم (INF) وعرض النقود (M) تأثيرات سلبية على سعر الصرف، حيث تؤدي السياسات النقدية التوسعية وارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب تراجع القوة الشرائية وزيادة الضغوط على سوق الصرف. هذه النتائج تؤكد أهمية تبني سياسات اقتصادية متوازنة تدعم النمو وتعزز الاستقرار النقدي.
2. تشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على سعر الصرف، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. حيث يعمل الانفتاح التجاري على تعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد من الطلب على العملة الوطنية ويعزز قيمتها. في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط مثل العراق، تؤدي زيادة الصادرات إلى ارتفاع تدفقات العملة الأجنبية، مما يدعم استقرار سعر الصرف ويقلل من التقلبات في سوق الصرف. هذا التأثير الإيجابي يعكس أهمية الانفتاح التجاري كأداة لتحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي.
3. تشير النتائج إلى أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) السلبي والمرتفع و يشير إلى أن الاقتصاد العراقي لديه قدرة على تصحيح الانحرافات عن التوازن بسرعة، وهو أمر إيجابي ويعكس مرونة الاقتصاد في التعافي من الصدمات.

التوصيات

1. ينبغي العمل على تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير قطاعات غير نفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات المالية، مما يقلل من الاعتماد على النفط ويحسن من مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات العالمية.
2. تطوير سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية.
3. تحسين البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية وتطوير البنية التحتية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

4. يجب على البنك المركزي تبني سياسات نقدية أكثر انضباطًا للسيطرة على عرض النقود ومعدلات التضخم، مما يساهم في استقرار سعر الصرف.
5. توسيع الشراكات التجارية مع الدول الأخرى لزيادة حجم التبادل التجاري وتنويع الأسواق المستهدفة للصادرات العراقية.
6. ينبغي تعزيز سياسات الانفتاح التجاري لزيادة الصادرات غير النفطية وتنويع القاعدة الاقتصادية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على عائدات النفط وتعزيز استقرار سعر الصرف.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

الاثري، بلقيس صالح (2023)،"دور إدارة المعرفة في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية على جامعة الكويت"، رسالة ماجستير في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكويت.

البنك المركزي العراقي، إدارة الإحصاء والتقارير. (2014-2023). النشرات السنوية.

مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (2024). التبادل التجاري في العراق: تحليل تأثيره في الاقتصاد. تقرير سنوي.

النصراوي، علي إسماعيل عبد المجيد. (2022). أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: العراق حالة دراسية للمدة (2004 - 2020). أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

عبد القادر، مراد. (2011). دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003). رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

سلمي، دوحة. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر). أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

التميم، صباح عبد الرسول عبد الرضا. (2024). تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للفترة من 2004 إلى 2022. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(2)، 1—31.

الكاظمى، ك. (2004). أهداف تحرير التجارة. مجله الاقتصاد الدولى، 8(2)، 112-130.

حسين , ابتسام علي ، و عبد الزهرة , سهيلة. (2023). مستقبل السياسة المالية في ظل تنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية للاقتصاد العراقي للفترة (2010-2020). مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(1)، 55—70.

خليل حماد وزكرية مشعل (2023). قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 12.

References English

Ahmed N.& Ahmed E.& Ismail Z. (2023). Organizational Excellence and its Relation to Human Resources Management as Perceived by Academic Teaching Staff. Faculty of Nursing, Benha Univ, Benha Journal of Applied Sciences (BJAS). Vol:8, lss: 4.

IMF. (2022). World Economic Outlook: War Sets Back the Global Recovery. Washington, DC: International Monetary Fund.

OECD. (2021). Economic Outlook, Volume 2021 Issue 1. Paris: OECD Publishing.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.4.2025.4

World Bank. (2020). World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. Washington, DC: World Bank.

WTO. (2021). World Trade Report 2021: Economic Resilience and Trade. Geneva: World Trade Organization.

Amin, S. (1976). Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism. Monthly Review Press.

Brown, A., & Davis, M. (2021). The Global Economy in the 21st Century: Challenges and Opportunities. New York: Cambridge University Press.

Camdessus, M. (2000). The Role of Exchange Rates in the Adjustment Process. International Monetary Fund (IMF).

Frankel, J. A., & Romer, D. (1999). Does Trade Cause Growth? American Economic Review, 89(3), 379-399.

Gilpin, R. (2001). Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. Princeton University Press.

Heckscher, E., & Ohlin, B. (1991). Heckscher-Ohlin Trade Theory. The MIT Press.

Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy. Addison-Wesley.

Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International Economics: Theory and Policy. Pearson.

Mankiw, N. G. (2013). Principles of Economics. Cengage Learning.

Miles, D., & Scott, A. (2005). Macroeconomics: Understanding the Wealth of Nations. Wiley.

Nguyen, M.-L. T., & Bui, T. N. (2021). Trade Openness and Economic Growth: A Study on Asean-6. Economies, 9(3), 113. https://doi.org/10.3390/economies9030113

Ricardo, D. (1817). On the Principles of Political Economy and Taxation.

Romer, D., & Frankel, J. A. (1999). Does trade cause growth? American Economic Review.

Rodrik, D. (2007). One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton University Press.

Balassa, B. (1985). Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock. Journal of Development Economics.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Economic Reform and the Process of Global Integration. Brookings Papers on Economic Activity, 1995(1), 1-118.

Nam, Hyun-Jung & Ryu, Doojin, 2024. Does trade openness promote economic growth in developing countries? Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Elsevier, vol. 93(C).

Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1995). Economic Growth and the Environment. The Quarterly Journal of Economics, 110(2), 353-377.

Smith, J., & Johnson, R. (2023). Trade Openness and Economic Growth: A Comparative Analysis. Journal of International Economics, 45(3), 123-145.